محمود اللهواني مثالا!

معبر بيت حانون.. عنوان حقيقي لسادية الاحتلال

كتبت: اعتماد رزق نصر الله

ما إن أسند العامل محمود اللهواني، العائد للتو من مكان عمله القريب في المسافة، والبعيد جداً في الوقت، رأسه على المخدة، حتى رن جرس ساعة المنبه، بعد إن وصلت عقاربها إلى الواحدة بعد منتصف الليل، لينذره بقدوم يوم جديد من الشقاء والمعاناة، التي تبدأ برحلة الذهاب، ولا تنتهي برحلة الإياب إلى مكان عمله داخل الخط الأخضر.

اللهواني البالغ من العمر ٥١ عاماً، والقاطن في أقصى جنوب قطاع غزة، بمنطقة تسمى «حي الجنينة»، في مدينة رفح على الحدود المصرية الفلسطينية، ويعيل ثلاثة عشر فرداً، هم أفراد أسرته جميعها، سرعان ما نهض من نومه فزعاً، وارتدى ملابسه على عجل ، ليستعد لقطع الطريق القليلة في المسافة، والبعيدة جداً في الزمن، والتي تصل إلى أكثر من أربع ساعات الآن، بدلاً من ثلاثة أرباع الساعة، في الوضع الطبيعي، للوصول إلى معبر«بيت حانون» أيرز.

لم تكن رحلة الذهاب والإياب، بالعادية للهواني وأمثاله من العمال المغلوب على أمرهم، حيث يقف يومياً لأكثر من ساعة تحت المطر الشديد، والبرد القارس، للبحث عن سيارة أجرة تقلهم إلى المعبر المذكور، إن لم يكن فقط إلى حاجز المطاحن الذي يفصل محافظات جنوب القطاع، عن وسطها.

تناول اللهواني الذي كان يرتجف من شدة البرد، قطعة قماش أخرى، هي عبارة عن جاكيت من الصوف المخمل، ليضعها على جسده الهزيل من شدة التعب والإعياء، إلا أنه تذكر في اللحظات الأخيرة وبعد أن أحس بالدفء يسري إلى جسده، إنه سيضطر أمام سادية الاحتلال إلى خلعها وإلقائها بعيداً عنه، كونها مدونة ضمن قائمة الممنوعات، والمحظور عليه وكافة العمال، الدخول بها إلى داخل الخط الأخضر.

لم يكن أمامه مفر إلا أن يبحث عن ملابس تستر عورته فقط، ولا تكون سبباً في عودته من حيث أتى، كونه لم يلتزم بالتعليمات التي وضعتها سلطات الاحتلال على المعبر، وطالبت جميع العمال بالالتزام بها، وهي ارتداء ملابس خفيفة حتى يسهل عليهم رفعها وقت اللزوم أثناء اجتيازهم الحواجز، متعددة الأنواع والأغراض، والأشكال، وإلا كان مصيرهم ضياع يوم عمل كامل بعد قطعهم كل هذه المسافة، وتحملهم كل مشاق السفر هذه.

وما إن استقل محمود السيارة، حتى أسند رأسه على مسندها الخلفي، ليغط في نوم عميق، لم يفق منه إلا حين توقفت بهم السيارة على حاجز المطاحن، مع مئات من السيارات والحافلات الأخرى، في انتظار إضاءة الإشارة المرورية التي يتحكم فيها جنود الاحتلال المتمركزون داخل أبراج المراقبة، لونها الأخضر إيذانا بالمرور.

وبمجرد أن أُضيء اللون الأخضر، الذي يتأخر أحياناً كثيرة لساعات طوال، حتى انطلقت بهم السيارة، تنهب عجلاتها الأرض نهباً، علها تصل بهم المعبر قبل غيرهم من العمال، ليتسنى لهم المرور عبر أربعة منافذ صغيرة، لا يتعدى عرض الواحد فيها المتر تقريباً.

وفور وصوله إلى هناك، سرعان ما رفع ملابسه جميعها إلى الأعلى، ليكشف الجزء الأكبر من جسمه، ليؤكد بذلك عدم حمله أي شيء تحت هذه الملابس، هي في نظر الاحتلال مخلة بالأمن.

بدأ محمود كغيره من الآلاف من العمال، بالتدافع والمزاحمة عبر المنافذ الأربعة الضيقة، التي لا تسع في أحسن الأحوال، لمرور بضع مئات أو حتى عشرات منهم، للوصول إلى نهاية المنفذ قبل فوات الأوان المخصص للمرور، وهو من الساعة الثالثة فجراً، وحتى الساعة السادسة صباحاً فقط، وإلا كان نصيبه العودة من حيث أتى.

سحب نفساً عميقاً، استعد لخوض معركة التدافع الكبرى، حاول أن ينسل بين جموع العمال، وما أن أصبح قاب قوسين أو أدنى، شعر بأنه لا يستطيع مواصلة المشوار، وإلا قضى خنقاً.

قرر العودة من حيث أتى، حاول الالتفات خلفه والاستدارة قليلاً، ولكن هيهات له ذلك، شعر بأنه أصبح كريشة في مهب الرياح، أو كخشبة تتلاطمها الأمواج من البشر، لا يقوى حتى على التقاط أنفاسه، أو حتى على التدافع، ليبعد عنه خطر الاختناق أو الإصابة برضوض أو كسور.

شعر اللهواني بدوار شديد، نطق الشهادتين، غاب عن الوعي، وما إن فتح عينيه حتى وجد نفسه ممدداً على فراش المستشفى، جهاز التنفس الصناعي يعلو وجهه، وإبرة المحلول مغروزة بيده، ومغطى بملاءة بيضاء.

نظر حوله يميناً ويساراً، علّه يجد من يجيب على أسئلته، التي تزاحمت مع بعضها البعض في رأسه، وما أن شاهد إحدى الممرضات، حتى اندفع نحوها بأسئلته التي لم تنقطع، إلا عندما أشارت إليه بالسكوت، كون الكلام الكثير يُتعب رئتيه التيين أصابهما بعض

تتمة ص(٥)

الديمقراطية في الحركة النقابية الفلسطينية

بقلم:محمد العاروري *

عند الحديث عن الحركة النقابية الفلسطينية لا بد من تسجيل الفخر والاعتزاز للدور الذي لعبته على مدار سنوات الاحتلال وتقديمها تضحيات كبرى من شهداء وجرحى ومبعدين وآلاف المعتقلين، هذه التضحيات التي كان لها أثرا كبيراً في الحفاظ على الحركة النقابية الفلسطينية التي لعبت أيضاً دوراً هاماً في الدفاع عن مصالح جمهورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية. ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني »شعب يخضع للاحتلال« لفترة طويلة فقد أعطيت الأولوية للنضال الوطني إضافة إلى النضال النقابي والدفاع عن مصالح جمهورها (العمال).

ورغم سياسة الاحتلال التي كان هدفها إجهاض أي حركة شعبية منظمة، استطاعت النقابات في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات أن تحرص على تكريس الديمقراطية وأجرت النقابات في العديد من المدن وخاصة مدينة القدس انتخابات دورية لها ووسعت صفوفها ولعبت دوراً هاماً في النضال الوطني والدفاع عن مصالح جمهورها وفي أواسط الثمانينيات مع تشديد سياسة القبضة الحديدية، وإبعاد عدد من النقابيين وزج المئات منهم في السجون ما كان له الأثر في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في نهاية ٨٧ التي لعبت الحركة النقابية وكوادرها دوراً رياديا فيها. ولهذا تراجع دور الحركة النقابية في الدفاع عن مصالح جمهورها الاقتصادية والاجتماعية وتراجعت الحياة الديمقراطية في صفوفها. وعند الحديث عن الديمقراطية في صفوف الحركة النقابية فلا بد من الإشارة إلى أن المنظمة النقابية لا يمكن أن تكون ديمقراطية دون إجراء انتخابات دورية لهيئاتها القيادية وتوفير الشروط التالية:-

١- العمل ضمن دستور ولوائح داخلية ديمقراطية مقرة من الهيئات العمومية للنقابات.
٢- العمل ضمن هيكلية تنظيمية ديمقراطية مقرة من الهيئات العمومية .
٣- مناقشة القواعد العمالية في القرارات.
٤- جماعية القيادة والقرار ومسؤولية التقيد الفردي.
٥- أن يتم وضع الخطط الإستراتيجية من قبل الهيئات العمومية وتتم متابعة تنفيذها من الهيئات القيادية.
٦- أن تكون النقابات مستقلة في رسم سياستها واتخاذ قراراتها.

وعند الحديث عن الحركة النقابية الفلسطينية حاليا نجد العديد من المشكلات والعقبات تحول دون تطور هذه الحركة إلى حركة نقابية ديمقراطية مستقلة تأخذ دورها الطليعي في الدفاع عن مصالح جمهورها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية.

ومن أبرز هذه المشكلات:

١- الصراع بين بعض الشخوص في الأمانة العامة لاتحاد عمال فلسطين الذين عادوا إلى الوطن بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلموا مهام قيادية في السلطة والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ما كان له الأثر السيئ على تطور الاتحاد بعد قيام السلطة وهي الفرصة الذهبية للحركة النقابية وكذلك هذا الصراع عكس سلبا صورة إيجابية من العديد من المنظمات العمالية العربية والدولية.
٢- عدم تطبيق اتفاق ١٩٩٠م واتفاق ١٩٩٤م بين الكتل النقابية واللجنة التنفيذية لجنة تحضيرية لمدة محددة وإجراء انتخابات.
٣- تهرب قيادات الاتحاد من إعادة بناء النقابات العمالية على أسس ديمقراطية وإجراء انتخابات لها على أساس نظام ودستور ديمقراطي. والاستعاضة عن ذلك بالمجالس النقابية التي أصبحت بديلاً عن النقابات ومراكز نفوذ لبعض القوى والأشخاص.
٤- عدم متابعة تنفيذ الخطط والبرامج وإنجاز الأنظمة واللوائح الداخلية والعمل بموجبها.
٥- عدم وجود تشريعات وقوانين عمل فلسطيني وتطبيقها وضعف دور الحركة النقابية في الضغط من أجل وجودها وتطبيقها إن وجدت.
٦- عدم اهتمام وجدية السلطة في إيجاد منظمات نقابية قوية لأطراف الإنتاج وخاصة وزارة العمل.

ولعب عدد من الموظفين من درجات عليا دوراً سلبياً في تغذية الخلافات في صفوف الحركة النقابية. وعدم إعطاء العمال دورهم المطلوب في اللجان المشكلة من أطراف الإنتاج الثلاثة مثل (الصحة والسلامة المهنية)، (التدريب المهني)، (الضمان الاجتماعي) وغيرها .... وحتى يتم بناء حركة نقابية جماهيرية ديمقراطية مستقلة لا بد من العمل على ما يلي:

١- إعادة تشكيل النقابات الفرعية على قاعدة أنظمة ولوائح ديمقراطية وإجراء انتخابات لهيئاتها القيادية بجدول زمني ملزم (على قاعدة التمثيل النسبي)
٢- عقد مؤتمرات للنقابات الوطنية وإقرار دستورها وأنظمتها ولوائحها الداخلية وانتخاب قيادتها على قاعدة التمثيل النسبي للقوائم المشاركة في الانتخابات.
٣- عقد المؤتمر العام للاتحاد واقرار النظام واللوائح والأنظمة وإقرار خطط العمل والمساءلة والمحاسبة وإجراء انتخابات ديمقراطية للهيئات القيادية للاتحاد.
٤- إعادة النظر في الجهاز الوظيفي للاتحاد ودوائره المختصة على قاعدة التخصص والكفاءة والاخلاص للعمل والابتعاد عن المحسوبية للكتل والأشخاص على أساس نظام وظيفي عصري وعادل.
٥- إعادة تشكيل المجالس النقابية استناداً إلى الدستور تكون داعمة للنقابات لا بديلاً عنها وإنهاء إمبراطو الأشخاص والكتل النقابية.
٦- زيادة نسبة مشاركة المرأة في النقابات والهيئات القيادية لنقابات الاتحاد العام وخلق كوادر نسوية تتحمل المسؤولية في تنفيذ خطط خاصة بزيادة نسبة مشاركة المرأة.
٧- تفعيل دور الحركة النقابية الديمقراطية المستقلة في إقرار تشريعات وقوانين عمل عصرية وعادلة وخاصة (قانون النقابات) والأنظمة المكملة لقانون العمل الفلسطيني وقانون الضمان الاجتماعي وقانون الحد الأدنى للاجور والصحة والسلامة المهنية وعقد اتفاقات عمل جماعية وطنية وقطاعية والضغط من أجل تحديث وتطوير الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته وتشكيل محاكم عمالية مختصة.
٨- إعادة النظر في الموارد المالية ووضع سياسة مالية واضحة وإدارة مالية فاعلة والعدالة في توزيع الموازنة حسب احتياجات الخطط المقرة من قبل الهيئات الجماعية لا من الافراد.

* أمين سر منظمة التضامن العمالية عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال.